ecoris

البيئة وتغير المناخ في مصر
تحديات قائمة ومسؤولية تشريعية

قراءة في التحديات البيئية والمناخية وأهمية الدور التشريعي والرقابي

البيئة وتغير المناخ في مصر: تحديات قائمة ومسؤولية تشريعية

قراءة في التحديات البيئية والمناخية وأهمية الدور التشريعي والرقابي

في ظل التغيرات البيئية والمناخية المتسارعة، تواجه مصر تحديات حقيقية ومتراكمة لم تعد قابلة للتجاهل أو التأجيل.
فالبيئة لم تعد ملفًا هامشيًا، بل أصبحت قضية تمس الأمن الإنساني والاقتصادي والاجتماعي، وتهدد بشكل مباشر حقوق المواطنين الحالية والمستقبلية.

تشهد مصر خلال السنوات الأخيرة مظاهر واضحة لتداعيات تغير المناخ والتدهور البيئي، من بينها تآكل السواحل، وتزايد الظواهر المناخية المتطرفة، وتفاقم الضغوط على الموارد الطبيعية، وتراكم المخلفات والتلوث، بما ينعكس بشكل مباشر على الصحة العامة وسبل العيش.

البيئة في مصر: قضية عدالة وليست ترفًا

لا تتوزع آثار التدهور البيئي وتغير المناخ بعدالة، إذ تتحمل المجتمعات المحلية، وسكان المناطق الساحلية،
والقرى المتضررة من الأنشطة الاستخراجية، والنساء والشباب، العبء الأكبر رغم كونهم الأقل مساهمة في صناعة الأزمة.

ومن ثم، فإن التعامل مع البيئة وتغير المناخ في السياق المصري يجب أن ينطلق من كونهما قضية عدالة اجتماعية وحقوق إنسان، وجزءًا أصيلًا من الحق في الحياة والصحة والسكن والعمل اللائق.

حقائق وأرقام تدعم الحاجة لتحرك تشريعي عاجل

تُظهر البيانات الرسمية والدراسات البحثية المستقلة أن غياب الحماية التشريعية الفعّالة انعكس بشكل مباشر على الواقع البيئي في المدن المصرية، خاصة في ما يتعلق بالمساحات الخضراء وجودة الهواء.

فقدت مدينة القاهرة نحو 911 ألف متر مربع[1] من المساحات الخضراء خلال ثلاث سنوات فقط (2017–2020)، وانخفض نصيب الفرد من المساحات الخضراء من 0.87 متر مربع إلى 0.74 متر مربع، بحسب دراسة بحثية محكّمة نُشرت عام 2022. كما تراجع عدد الحدائق والمنتزهات العامة على مستوى الجمهورية من 2083 حديقة عام 2018 إلى 1247 حديقة عام 2023، بنسبة انخفاض بلغت 40.1%، وتقلصت المساحة الإجمالية للحدائق والمنتزهات من 13.7 مليون متر مربع إلى نحو 10 ملايين متر مربع بنسبة تراجع وصلت إلى 27%.

ويتزامن هذا التراجع مع تفاقم تلوث الهواء؛ إذ بلغ المتوسط السنوي لتركيز الجسيمات الدقيقة ($PM2.5$[2]) في مصر نحو 63 ميكروجرام/م^3، أي ما يعادل أكثر من 13 ضعف الحد الإرشادي لمنظمة الصحة العالمية، وهو ما يرتبط بآثار صحية جسيمة، حيث تُعزى نحو 27% من الوفيات الناتجة عن السكتات الدماغية وأمراض القلب في مصر إلى تلوث الهواء.

وتكشف هذه المؤشرات عن خلل بنيوي في المنظومة التشريعية والتنفيذية، خاصة في ظل التوسع في تخفيف اشتراطات دراسات تقييم الأثر البيئي[3]، وتحويل بعض المعايير من كونها إلزامية إلى استرشادية،.بما يُضعف قدرة القانون على أداء دوره الوقائي، ويقوّض الحق الدستوري في بيئة صحية سليمة.[123]

عوار تشريعي وتنفيذي يضعف حماية البيئة

رغم وجود إطار قانوني منظم لحماية البيئة في مصر، وعلى رأسه قانون البيئة رقم 4 لسنة 1994 وتعديلاته،.وقانون المحميات الطبيعية رقم 102 لسنة 1983، إلا أن التطبيق العملي يكشف عن عوار تشريعي وتنفيذي يحد من فاعلية هذه القوانين، يتمثل في تداخل الاختصاصات بين الجهات المختلفة،وعدم وضوح بعض النصوص المنظمة لإدارة الموارد الطبيعية والمحميات، إلى جانب ضعف أدوات الردع وآليات المساءلة.

ويتجلى هذا الخلل بوضوح في قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 4419 لسنة 2025،.الذي أعاد تنظيم التعامل مع مناطق داخل نطاق المحميات الطبيعية،.بما يسمح بتفسيرات توسعية تُفرغ الحماية البيئية من مضمونها، ويثير تساؤلات جدية حول مدى اتساق هذا القرار مع المادة (46) من الدستور المصري.

الرصد الميداني: فجوة بين النص القانوني والتطبيق العملي

استنادًا إلى تقاريرها الميدانية، رصدت إيكوريس للتنمية المستدامة فجوة واضحة بين الإطار القانوني المنظِّم لحماية البيئة وبين واقع التطبيق على الأرض.

ففي مدينة رشيد[4]، وثّقت تقارير المؤسسة تصاعد مستويات التلوث الساحلي،.وما يترتب عليه من تأثيرات مباشرة على صحة السكان والتراث الطبيعي، في ظل غياب إجراءات حماية فعّالة تتناسب مع حساسية الموقع البيئية.

وفي قرية بني خالد[5] بمحافظة المنيا، رصدت إيكوريس آثار الأنشطة الاستخراجية وانتشار الغبار الأبيض، بما يشكّل انتهاكًا للحق في بيئة صحية وآمنة، ويعكس قصورًا في تطبيق الاشتراطات البيئية والرقابة على الأنشطة الصناعية.

كما رصدت المؤسسة في مناطق ساحلية واقعة ضمن نطاق محميات طبيعية بالبحر الأحمر[6].ضغوطًا وممارسات تنموية تُهدد النظم البيئية الحساسة،.وتكشف عن هشاشة منظومة الحماية، خاصة في ظل قرارات تنظيمية.تسمح بتفسيرات توسعية تُفرغ مفهوم الحماية البيئية من مضمونه.

ويؤكد هذا الرصد الميداني أن الخلل التشريعي والتنفيذي لا يظل حبيس النصوص،.بل ينعكس مباشرة على حياة المواطنين وسلامة الموارد الطبيعية،.ما يستدعي تدخلًا تشريعيًا ورقابيًا عاجلًا.

دور التشريع والرقابة البرلمانية

إن مواجهة هذه التحديات لا يمكن أن تعتمد على المبادرات أو التصريحات وحدها، بل تتطلب دورًا تشريعيًا ورقابيًا فاعلًا يضمن وضوح القواعد الحاكمة لحماية البيئة،
ويُخضع القرارات والمشروعات ذات الأثر البيئي لمساءلة حقيقية،
ويكفل إتاحة المعلومات البيئية باعتبارها حقًا أصيلًا للمواطنين.

مطالب عاجلة

1. مراجعة وتحديث التشريعات البيئية لضمان وضوح الاختصاصات وتشديد الحماية.
2. وقف أي أنشطة أو مشروعات تمس المحميات الطبيعية لحين مراجعة الأطر القانونية المنظمة لإدارتها.
3. تفعيل مبدأ «الملوِّث يدفع» دون استثناءات.
4. ضمان مشاركة المجتمعات المحلية في صنع القرار البيئي وإتاحة المعلومات.
5. إدماج مبادئ العدالة البيئية والمناخية صراحة في السياسات العامة.

إيكوريس للتنمية المستدامة

[1] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS)، نشرة إحصاءات المرافق العامة، أعداد الحدائق والمساحات الخضراء (2018–2023).

[2] World Health Organization (WHO)، Global Air Quality Guidelines، تقرير جودة الهواء والجسيمات الدقيقة (2023) $PM2.5^2$.

[3] المبادرة المصرية للحقوق الشخصية (EIPR)، تقارير حول تعديل وتطبيق اشتراطات تقييم الأثر البيئي[3] (2020–2022).

[4] إيكوريس للتنمية المستدامة،تقرير ميداني: «رشيد – مدينة التراث والجمال الطبيعي تحت وطأة التلوث البيئي» (2025).

https://ecoris.green/?p=21104

[5] إيكوريس للتنمية المستدامة،تقرير ميداني: «قرية بني خالد[5] تختنق بالغبار الأبيض – محافظة المنيا» (2025).

https://ecoris.green/?post_type=news&p=22884

إيكوريس للتنمية المستدامة،تقرير ميداني: «شاطئ حنكوراب – نهاية أزمة أم بدايتها؟» ضمن محمية وادي الجمال (2025).

https://ecoris.green/?post_type=news&p=22718&lang=ar